الاقتصاد السياسي

لمحات عن المفهوم والمنهج والنظريات والانتقادات الموجهة لها

حافظ لصفر

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في إدارة الموارد البشرية وماجستير في الإدارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

الحلقة (٢)

الفصل الثاني: تطور الفكر والنظم الاقتصادية

المبحث الأول الاقتصاد السياسي في الفكر الرأسمالي

● **نظرية القيمة**: تستمد القيمة مصدرها من العمل، وتقاس بكمية العمل المبذول (ومن روادها: " آدم سميث "و"دافيد ريكاردو") الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان، وعرفت باسم نظرية القيمة في العمل، فقد اعتبر "آدم سميث" أن العمل هو أفضل مقياس يمكن أن نعبر به عن القيمة حاضرا ومستقبلا، وذلك لاعتقاده أن قيمة العمل لا تخضع للتغير عبر الزمن، فمثلا عندما نقول: إن قيمة سلعة ما هي عشر وحدات ساعات من العمل، فإن ذلك العمل يبقى سليما مهما انتقلنا عبر الزمن والمكان، والقيمة في العمل عند " ريكادو تنطلق من أن التغير ات في قيمة النقد لا تسمح له بأن يكون معبرا ملائما عنها، لأن التحولات في قيمة النقد قد تؤدي من خلال التغيرات في مستوى الأسعار إلى إخفاء آثار التغيرات في كميات العمل الضرورية لإنتاج السلع والخدمات، فالرأسمالي يدفع للعامل ما يجعله قادرا على إنتاج القيمة، ولكنه يأخذها منه، ويستأثر بفائض القيمة[1].

● **نظرية الأجور**: ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسيكيين بمفهوم الأجر الطبيعي أو نظرية حد الكفاف، وذلك بافتراض أن ما يحصله العامل هو نفس ما كان يتقاضاه العبد في ظل العبودية، وطور "شومبيتر"

[1] "Antony Montchrestien "Traité de l'économie politique" (1615), semis to have been the first to Publisher a book Under the titille of Po - Sieur de Waterville.

و"آدم سميث "نظرية تكاملية حول الأجور، حيث ركز" سميث "على دراسة قوانين توزيع القيمة بين العمال وصاحب الملكية، واعتبر أن الأخرين لهم مقابل، أما العمال فيأخذون الباقي، فتصوروا أن أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتخفيضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على هذه السلع والخدمات، مما يشجع أصحاب العمل على زيادة إنتاجهم، ومن ثمة يتضاعف الطلب على العمل، وعلى أساس أنه مثل سلعة في السوق، فإن مستوى الأجر هو الذي يوازن بين العرض والطلب على العمل.

- **نظرية الريع**: لقد ارتبطت في إطار الفكر الكلاسيكي" بريكاردو الذي اعتبر أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة يسمى ريعا، ويختلف باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأراضي الزراعية، ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات أرباح أعلى من غيرهم، وهذا ما سمي فيما بعد "بالريع التفاضلي"[1].
- **نظرية السكان**: لقد تعرض الكلاسيكيون إلى المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالوضعية الاقتصادية، من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، حيث أكد" آدم سميث "أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثير في الكثافة السكانية، كما حاول" ريكاردو "أن يبرهن على وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره، إلا أن أبرز النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي الانكليزي"مالثوس" في كتابه" حول قانون السكان"، والتي لازالت موضع جدل ونقاش في الدراسات الاقتصادية، فلقد اعتبر" مالثوس" أن قدرة الإنسان على الإنجاب تفوق إنتاج ضروريات الحياة، ففي نظره أن قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش، وصاغ ذلك حسابيا معتبرا تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية، بينما لا تزيد وسائل العيش إلا وفق متوالية حسابية ضعيفة، وبناءً عليه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة ومجاعة مخيفة، واضطرابات عنيفة تهدد البشرية وأمن العالم وتعصف باستقرار[2]، إلا أن أصحاب هاته النظرية

[1] سلام جبار شهاب "الدول الريعية وصياغة النظم الاقليمية دول الخليج نموذجا" مجلة العلوم السياسية العدد 21 سنة 2012

[2] Principe of population sixth edition in two volumes London John Murraw Albemrale street. mdcccxxvi p. 25.

التشاؤمية نسوا أن مصمم الكون، وما فيه مقدر لها رزقها، وهذا طرح يخدم أجندات تصنع وتتحكم في اتخاذ وصنع القرار العالمي مما جعله يقترح ما يسمى بسياسة تحديد النسل ومنعه، والرسول صلى الله عليه وسلم يحث على التكاثر الطبيعي لتفاخره بأمته يوم القيامة، وسياسة منع الحمل وتحديده مخططات تنافي العقائد السماوية، وتضر بتكاثر النوع البشري، أما مقدرات خيرات الأرض وأقواتها دبرها الله سبحانه بإحكام وتقديرات دقيقة، يعجز عقل البشر أن يفهمها، ومن ثمة فقول مقدرات وثروات الأرض لاتكفي تعدادا معينا من سكان العالم، ماهو إلا مكر في الخفاء تقوده نخبة عالمية تسيطر على بنوك العالم، وتوظف العلم الحديث والآلية الإعلامية "حرب ناعمة وسلسة" لتتحكم في خيرات الأض، وتخطط للتلاعب بالنوع البشري وبمصيره المستقبلي من النواحي الوجودية والقيمية والإنسانية.

- **نظرية التخصص وتقسيم العمل**: نعني بتقسيم العمل تجزئة العملية الإنتاجية إلى عمليات فرعية وتوزيعها على عمال متخصصين، للقيام بأعمال مختلفة ومتشعبة ومتكاملة، واصطلاح التخصص في العمل شاع استعماله في الصناعة والزراعة والتجارة وفي حقل الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى أعمال بسيطة يؤديها الاختصاصيون والمهنيون ذوو الممارسة والمهارة والخبرة والمؤهلات العلمية، وقد نادى الكلاسيكيون وعلى رأسهم تايلور بضرورة تقسيم العمل، لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج ومهارة في إتقان العمل.

- **نظرية التجارة الدولية**: نادى الكلاسيكيون بحرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية على الصادر ات والواردات، وبالاستناد إلى مفهومهم للقيمة يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية التي تقوم على مبدأ التقسيم الدولي للعمل، ولقد افترضوا حول التجارة وجود دولتين وسلعتين، والتبادل يأخذ شكل مقايضة، وعوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل،وانما إلى تحسين إنتاجية العوامل والأعمال المتاحة التي تتمثل في العمل، كذلك افترضوا ثبات التكاليف مع زيادة السلع المنتجة كالنقل أو الرسوم الجمركية مع التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وحرية حركتها بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة مع عدم قابلية التنقل بين الدول، وهذه الفرضيات تكون دائما في إطار سيادة المنافسة التامة بين جميع الأسواق الداخلية والخارجية[1].

[1] مطانيوس حبيب "الاقتصاد السياسي" الموسوعة السياسية المجلد10 جامعة دمشق 1990 - 1991

● **دور النقود في الفكر الكلاسيكي**: انطلاقا من نظرية القيمة في العمل اعتبرالكلاسيكيون أنه من الخطأ اعتبار النقد وحدة للعد ومقياسا للقيم، كما تصورباتيست ساي النقود ما هي إلا أداة لتسهيل المبادلات، وأن الكمية التي يحتاجها أي بلد تتحدد بمجموع المبادلات التي تستوجبها ثروته ونشاطه الصناعي... فقيمة النقد المتداول في أي بلد، وبغض النظر عن المادة المصنوع منها، تتولد عن استعمالاته، وهو يمثل جزءا من ثروة البلد، تماما مثل أي سلعة أخرى، فالنقود بالنسبة للكلاسيكيين أداة لتسهيل المبادلات ولإتمام المعاملات التجارية، وليست غاية للحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أواستثمارها لجمع الثروة، ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود مستمد من الطلب على السلع والخدمات، فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، ازداد الطلب على النقود أيضا، لأن وظيفة الأخيرة هي الوساطة في عملية تبادل الثروة، ويثمن الكلاسيكيون الموارد الاقتصادية للدولة كافة من عمل ورأس المال والأرض، وكذلك الأعمال الحرة، وأهم عوامل الإنتاج هما: التبادل والعمل اللذان يخلقان الثروة، فضلا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة، وتصوروا أن كل ذلك يساهم في تنمية ثروة الأمة، لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد.

الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

وجهت له العديد من الانتقادات نشير إلى بعض منها فيما يلي:

ا – أسلوب البحث: اعتقد الكلاسيكيون بوجود قوانين عامة تنطبق على الاقتصاد في شتى الأمكنة والأزمنة دون تمييز، كما لم تهتم هذه المدرسة بدراسة التاريخ الاقتصادي، واتبعت طريقة الاستقراء، واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطو ر الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها، ولما كانت المجتمعات تتغير فإن القوانين الاقتصادية تتبدل، ولهذا لا يمكن الاستناد في البحث عن الطريقة التجريبية التي طبقها الكلاسيكيون.

ب – أسلوب التحليل الاقتصادي: في إطار نظرية القيمة إضافة إلى العمل كعنصر إنتاج هناك الثروات الطبيعية ورأس المال، كما لا يمكن إيعاز بقية هذه العناصر الإنتاجية إلى عنصر العمل، كما أهملت المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، وفيما يخص نظرية التوزيع اتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى النظر للتوزيع على أنه يتحدد طبقا للنظرية الحدية، فالأجر يتعين على أساس الإنتاجية الحدية للعمل وسعر

الفائدة يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لرأس المال، إلا أن الفائدة ضررها أكثر من نفعها، لما تسببه من تضخم مالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في السوق واستفحال ظاهرة عدم سيادة العدالة الاجتماعية، وسيادة القوي وبقاء هيمنته، ولا يسمح للضعيف بمنافسته وإنهاك الاقتصاد، وبروز الفوارق الطبقية الفاضحة لغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وكأننا أمام النظرية التطورية الداروينية التي توهم الناس بأن الطبيعة انتقت فئة على أخرى لتهيمن وتستحوذ وتسيطر، والإسلام حرم سعر الفائدة للاعتبارات السالف ذكرها، وبالرجوع إلى النظرية النقدية أهملت أيضا وظيفة النقود كمخزن للقيمة، مع أنها تقوم بدور الوسيط للمبادلة، أما نظرية التجارة الخارجية للكلاسيكيين لم تدخل النقود والأسعار في بحثهم للتجارة الخارجية، كما لم يهتموا بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات البلدان المتخلفة صناعياً كنتيجة للتجارة الدولية التي تستغل ثروات هاته الأخيرة وببشاعة، حيث قدمت التجارة الخارجية خدمات جمة للاقتصاد البريطاني والامريكي(كاقتصاد صناعي)، بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعيا.

بعض مدارس علم الاقتصاد السياسي

المدرسة الكلاسيكية – الجديدة

نشأت المدرسة الكلاسيكية – الجديدة في علم الاقتصاد نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة، تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدية، فالمدرسة الكلاسيكية – الجديدة محاولة فكرية للاستمرار في نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وينقسم الفكر الكلاسيكي الجديد إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها" كارل منجر"، والمدرسة الفرنسية التي أسسها" فاليراس"، والمدرسة البريطانية التي أسسها" جيفونز "و"مارشال"، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال "جون بيتس كلارك"، فالمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه الكلاسيكي الجديد، وتكتسب أهميتها من كونها تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب" كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه الكلاسيكي الجديد طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيساً يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية لتحليلاتهم، وتكمن أهميتها في أنها ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطوير أدواته التحليلية، وتفسير الغموض الذي يكتنف السلوك الاقتصادي للأفراد، وركزت المدرسة

الكلاسيكية – الجديدة على المفهوم الحدي كمتغير في تفسير الظواهر الاقتصادية، واهتمت بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي، وافترضت أن الأفراد يتصرفون تصرفا حكيما وعقلانيا فيما يتعلق بقياسهم للمنفعة الحدية من استهلاكاتهم وعند مقايستهم للحاجات والمنافع المستقبلية.

الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي الجديد

تعرض لانتقادات همت مضمون التحليل الاقتصادي، فعلى صعيد الفكر وجدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي، لأنها اعتمدت في تحليلاتها على الوحدة الاقتصادية، فكان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٢٩ حتى أدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسة هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل إطار هيكلي محدد، وليست في سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي، دون إهمال للسلوك الجزئي في صورته الاجتماعية وفي سياق الهيكل الاقتصادي في كليته.

المدرسة الماركسية

لا يقتصر تكوين اقتصاد مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على مختلف أشكال وطرق التعميم الاشتراكي لوسائل الإنتاج إجراءات لذاتها تشكل منطلقات للتحولات الاشتراكية، إلا أنه لا يوجد عنصر تنظيم الإنتاج وجرد وتوزيع منتوجات العمل، لأنه لا يمكن بدونه ممارسة إدارة الاقتصاد، أي تحقيق مشاركته فعلا، ففوضى الإنتاج السلعي تظل مستمرة في اقتصاد المرحلة الانتقالية، ولذلك يتسم بأهمية كبيرة للغاية إلى أن يتم إخضاع العلاقات السلعية النقدية لمبادئ التخطيط واستخدامها لأغراض بناء الاشتراكية، ولهذا الغرض تؤم الطبقة العاملة البنوك، وتكون نظامها النقدي والمالي والتسليف وتصفية الطابع العفوي في تحديد أسعار الأنواع الأساسية من المنتوجات، وبذلك تفرض رقابتها على السوق الداخلية، وفي الوقت ذاته تحتكر التجارة الخارجية، تلك هي الإجراءات الأساسية في المجال الاقتصادي التي تقوم بها دولة دكتاتورية البروليتاريا على إثر قيام سلطة جماهير الشغيلة، فاتخاذ هذه المجموعة الكاملة من التحولات الاقتصادية يتيح إمكانية إزاحة الشكل الرأسمالي لإدارة اقتصاد البلاد،

وتكون الطبقة العاملة عوضا عنه شكل الإدارة الخاص بها[1]، وفعلا وصلت حكومات تتزعمها البروليتاريا "كالأحزاب الشيوعية" ، فحكمت بقبضة حديدية، وسحقت من يخالفها في العقيدة والرؤية، كما في الصين التي تسحق المسلمين الإيغور المخالفين لمبادئ الحزب الشيوعي الملحد .

لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات، ولكل الأزمنة إلا في النظام الإسلامي الذي يوازن بين العرض والطلب، ويراعي جانب الربح غير الضار بمصلحة المستهلك، ففي التصور المادي المقتصر على خدمة مصلحة أصحاب المصانع مهما اختلاف الشكل الاجتماعي للنشاط الاقتصادي وقوى الإنتاج المستخدمة فيه، ومن مجتمع لآخر، وبالمجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى[2]، فالاقتصاد الإسلامي يرتكز على ثلاثة أسس وهي: الملكية المزدوجة والحرية الاقتصادية ضمن مجال الشرع والعقل وأساس العدالة الاجتماعية لا ضرر ولا ضرار بين البائع والمشتري، وهذا عكس الطرحين الليبرالي الذي ركز على الجانب الرأسمالي وأهمل الزبون، والطرح المادي الماركسي الذي اهتم بالمادة، وأقصى الجوانب المعنوية، واهتم بالطبقة الكادحة فقط دون نظرة شاملة معتدلة .

منهج الاقتصاد السياسي

تدل كلمة منهج أو طريقة لغة على الوجهة العلمية أو على الطريق الذي يسلكه العلم للوصول إلى الحقيقة، أي أن المنهج الاقتصادي السياسي هو دراسة الأساليب، وخاصة المنهج العلمي، فيما يتعلق بالاقتصاد، بما في ذلك المبادئ التي يستند إليها المنطق الاقتصادي، ففي اللغة الإنجليزية المعاصرة يشير"المنهج" إلى الجوانب النظرية أو أي طريقة (أو عدة طرق)تتناول الاقتصاد، إذ انتقل المنهج الاقتصادي من الانعكاسات الدورية للاقتصاديين على الأسلوب إلى حقل بحث متميز في الاقتصاد منذ السبعينيات، عندما نفحص الاقتصاد السياسي لبلد نبدأ بسكانه أي بتوزيعهم بين الطبقات، بالمدن والأرياف، والبحر، وفروع الإنتاج المختلفة، ونبدأ كذلك بصادراته وارداته، والإنتاج والاستهلاك السنوي وأثمان السلع... فمن العدل أن نبدأ بالحقائق الملموسة للمسلمات الحقيقية الصحيحة، وهكذا نبدأ بالسكان الذين هم أساس موضوع الظاهرة الاجتماعية التي هي عملية الإنتاج، ولكن إذا نظرنا إلى هذه الطريقة في البحث عن قرب ثبت بطلانها، فلو حذفنا مثلاً الطبقات التي يتكون منها السكان فلن

[1] مجموعة من الأساتذة، السوفيات الاقتصاد السياسي للاشتراكية ترجمة مكتب الشيوعيين العرب، دار التقدم، موسكو، الطبعة الأولى 1984

2 محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، الناشر مؤسسة هنداوي، الطبعة الأولى سنة 2020

يكونوا سوى تجريد فكرة خالية من المعنى إذا لم أعرف العناصر التي تقوم عليها الطبقات، مثل: العمل الأجير ورأس المال... وهذه العوامل تفترض وجود التبادل وتقسيم العمل الخ... فرأس المال مثلاً لا يكون له وجود بدون عمل الأجير والقيمة والنقود والأثمان الخ... ومن ثمَّ إذا بدأت بالسكان فسوف تنتج صورة تسودها الفوضى، إلى أفكار بسيطة بصورة متزايدة تبدأ من عروض ملموسة إلى صيغ مجردة الأصل من جديد إلى السكان، ولكن لا أصل هذه المرة إلى صورة لمجموعة تسودها الفوضى، وإنما الأصل إلى مجموعة غنية بحقائق وعلاقات عديدة. الطريق الأول هو الذي اتبعه عبر التاريخ (من حيث نشأة علم الاقتصاد)الاقتصاديون من أهل القرن السابع عشر، يبدأون على سبيل المثال دائما بمجموع السكان؛ والشعب والدولة ودول عدة وهكذا دواليك، ولكنهم من خلال التحليل الذي يقومون به ينتهون دائما باكتشاف عدد معين من علاقات عامة محددة ومجردة، مثل: تقسيم العمل، والنقود، والقيمة التبادلية، لتصل إلى الدولة والتبادل بين الشعوب والسوق العالمية، ومما لا شك فيه أن هذا المنهج هو الأفضل من الناحية العملية، فالمحسوس هو المحسوس نظرا لكونه التأليف بين أحوال عديدة وكونه وحدة الكثرة، ومن ثم يبدو من وجهة النظر المنطقية كأنه عملية تأليف أي كنتيجة وليس كنقطة بداية برغم كونه نقطة البداية الحقيقية، وكذلك بالمثل نقطة بداية الفهم والتمثيل، فلو اتبعنا الطريق الأول لتبخر التمثيل المحسوس إلى تعاريف مجردة، ولو اتبعنا الثاني فإن التعاريف المجردة تقود بطريق العقل إلى تحديد إنتاج المحسوس، ونتيجة لهذا وقع هيجل في الوهم الذي جعله ينظر إلى الحقيقي على أنه نتيجة للفكر المكثف الذي يتجدد بلا انقطاع، بينما المنهج الذي ينحصر في الانتقال من المجرد إلى المحسوس ليس بالنسبة إلى الفكر سوى طريقة للوصول إلى المحسوس وإعادة إنتاجه بوصفه محسوسا في الفكر، ولكن هذا لم يكن أصل المحسوس نفسه، لنقل إن أبسط فئة اقتصادية، وهي القيمة التبادلية التي تفترض وجود مجموعة سكانية تنتج في ظروف محددة، وتفترض فئات معينة من الأسر والمجتمعات أو الدول. . فلا يمكن وجود القيمة التبادلية إلا في ظل شكل علاقة مجردة ومن طرف واحد لمجموعة محسوسة، وبالعكس فالقيمة التبادلية بوصفها فئة، تحيا حياة واقعية.

ومن بين أهم مناهج الاقتصاد السياسي عموما هناك:

المنهج الاستنتاجي / الاستنباطي: أساس هذا المنهج انطلاقه من العام إلى الخاص، ويرجع في توجهه إلى تحكيم العقل، لأنه يشك في وضوح المبادئ العامة، فلا يعتقد بصحتها، ولذلك يفحصها فحصا دقيقا

ويستنتج منها بالتفكير والمنطق القواعد التي يريد الوصول إليها لجعلها أساسا ثابتا للعمل بها في الأمور الاقتصادية، ولقد كانت هذه الطريقة التي سار عليها في بادئ الأمر رجال الاقتصاد أمثال ريكاردو، مالتوس، ستيورات ميل، لأنهم استرشدوا بها في وضع نظرياتهم، وكذلك استعان أنصار المذهب العلمي بهذه الطريقة في بحوثهم، فاستنتجوا بوساطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها: الانسان يسعى دائما للحصول على أفضل أغراضه بأقل جهد، وقانون تناقص الفوائد، وقانون زيادة تعداد السكان.

المنهج الاستقرائي: عكس المنهج الاستنتاجي أي أنه ينطلق من الخاص الى العام، ويستعين بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير، فنلاحظ الحوادث الخاصة، ونحصرها لتصل بنا إلى وضع مبادئ اقتصادية عامة تسمى بالطريقة الحقيقية، وهي ملاحظة أشياء معينة للاستدلال بها على أمور عامة والمنهج الاستقرائي في الاقتصاد السياسي هو عبارة عن ملاحظة دقيقة لجميع الأمور للظواهر الاقتصادية والاجتماعية الماضية والحاضرة، كما يشرحها لنا التاريخ والإحصاء، وغيرها من المعلومات الخاصة المتوفرة، وذلك لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة، وعند التركيز على الحوادث التاريخية يدعى المنهج الاستقرائي التاريخي، وكلا المنهجين يستفيد منهما الاقتصاد السياسي، ويقول شارل جيد: لا يوجد إلا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات هي:

- ملاحظة الحوادث الاقتصادية والاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة.
- افتراض تفسير عام يوصل إلى معرفة الأسباب والنتائج.
- التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بوساطة التجربة والملاحظة للوصول إلى معرفة ما إذا كان هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له.

وإذا كان الانشغال بطرق الإنتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولا بحكم أنه في خضم طريقة الإنتاج هذه نشأ الاقتصاد السياسي كعلم، وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي، بل ومع محاولات هذا الأخير البحث عن بديل تنظيمي (أي عن تنظيم اجتماعي) للرأسمالية، كما يفرض نفسه ثانيا بحكم الواقع الذي نعيشه في جزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض

المجتمعات التي شهدت منذ الحرب العالمية الأولى بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي كلحظة في عملية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي[1].

خاتمة: الاقتصاد السياسي هو تحليل المجتمع الحديث من خلال إطار يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية، وبما أننا جميعنا تقريبا متفقون على وجود ارتباط معقد بين السياسة والاقتصاد، فلا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر، لأن السياسة تؤثر على الاقتصاد وبدوره يتحكم في القرار السياسي، فإن هذا النهج يبدو طبيعيا، فقد ثبتت فعاليته في فهم سياسات الحكومات وتوجهات المجتمعات، كما يمثل أداة فعالة للراغبين في تغييرهما للأفضل أو للأسوأ، وينبغي في الوقت الحالي أن يعي صناع السياسات هذه الدروس المهمة في تعاملهم مع جائحة كوفيد ١٩، وما خلقته من أزمة اقتصادية عالمية طالت تداعياتها جميع المجالات، ومازالت ترخي بضلالها على السياسة الاقتصادية لجميع دول العالم وخاصة المتخلفة منها التابعة لسياسات واقتصاديات المركز، وبالنسبة للدول العربية والاسلامية فما عليها سوى التخلص من تبعيتها للقوى الامبريالية، ومنعها من استغلال ثرواتها، مع ضرورة الاهتمام بتأهيل مواردها البشرية للنهوض باقتصادياتها بكل جرأة وشجاعة.

المراجع بالعربية

١. كانتر بري راي، موجز تاريخ علم الاقتصاد، ترجمة: سمير كريم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١.
٢. ستانلي جيفونس ويليام، الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو الفتوح علي وآخرون، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥.
٣. محمود عبد العزيز عمارة رانيا، مبادئ علم الاقتصاد، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٤. البيلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
٥. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد: المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد، مصر: دار الفكر العربي، ١٩٨٩.
٦. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٣.
٧. عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، مصر: دار الاسكندرية، ١٩٩٩.
٨. العبيدي سعيد علي محمد، الاقتصاد الاسلامي، الأردن: دار الدجلة، ٢٠١١.
٩. بن محمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، الجزائر: دار المحمدية، ٢٠٠٠.

المراجع بالإنجليزية

10. Adam Smith, “The Theory of Moral Sentiments”. London: A. Millar, 1790.
11. Adam Smith, “The Wealth of Nations”. New York: Barnes & Noble, 2004.
12. A. Camron , Y. Collymore , “The Science of Food and Cooking”. London: E. Arnold, 1979.
13. Alfred Marshall, “Principles of Economics”. London: Macmillan and Co., Ltd. 1920.

المراجع بالفرنسية

14. Jacques généreux« économie politique » 4 édition hachette supérieur 2020 p. 56 – 89.

[1] drake johnson: The Struggle for Power and Welth, (florida: Harcourt Brace & Company, 1997 P294 - 298